وقرأ قنبل بإبدال الهمزة الأولى واوا في قالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُمْ بِهِ، في الأعراف، وَإِلَيْهِ النَّشُورُ واً أَمِنتُمْ في الملك مع تسهيل الهمزة الثانية بين بين في الموضعين وهو لا يبدل الهمزة الأولى واوا في الموضعين إلا في حال الوصل بدليل قوله: (موصلا) فإذا وقف على فِرْعَوْنُ وابتدأ بقوله آمَنتُمْ. أو وقف على النَّشُورُ وابتدأ بقوله: أَأَمِنتُمْ حقق الهمزة الأولى. وينبغي أن يعلم أن ورشا ليس له في الهمزة الثانية من أأمِنتُمْ في المواضع الثلاثة إلا التسهيل مع القصر، والتوسط، والمد، وليس له الإبدال؛ لأنه لو أبدل لاجتمع ألفان، الألف المبدلة من الهمزة الثانية المفتوحة، والألف المبدلة من الهمزة الثالثة الساكنة ويتعذر النطق بالألفين معا، فتحذف إحداهما فحينئذ يصير النطق بهمزة واحدة بعدها ألف، فتكون قراءته كقراءة حفص. فيلتبس الاستفهام بالخبر، فمحافظة على لفظ الاستفهام وخوفا من الالتباس منع وجه الإبدال.

المعنى: هذا بيان لحكم همزة الوصل إذا وقعت بين لام التعريف الساكنة وهمزة الاستفهام، وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات في ستة مواضع: آلذَّكَرَيْنِ في موضعين بالأنعام، آلْآنَ في موضعين بيونس آللَّـهُ أَذِنَ لَكُمْ، ٱللَّـٰهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ في النمل، وقد اتفق أهل الأداء على تغيير همزة الوصل في هذه المواضع، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا التغيير، فمنهم من أبدلها حرف مد ألفا مع المد المشبع للفصل بين الساكنين، إلا إذا عرض تحرك الساكن وهو اللام في آلْآنَ موضعي يونس في قراءة نافع بنقل حركة الهمزة التي بعدها إليها، فيجوز حينتذ المد المشبع نظرا للأصل، ويجوز القصر نظرا للحركة العارضة، ومنهم من سهلها بين بين وهذان الوجهان جائزان لكل القراء، وإن وجه الإبدال أولى وأرجح من وجه التسهيل. وهناك موضع سابع: وهو لفظ السحر في قوله تعالى في يونس: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾، فأبوا عمرو يقرؤه بزيادة همزة استفهام قبل همزة الوصل، فيجري فيه الوجهان السابقان وهما: إبدال همزة الوصل ألفا مع المد المشبع وتسهيلها بين بين، فقول الناظم: (وإن همز وصل إلخ). معناه: وإن وقع همز وصل بين لام التعريف الساكنة وبين همزة الاستفهام، وقوله: (فامدد مبدلا) أي: امدد همز الوصل مدّا مشبعا في حال كونك مبدلا له حرف مد ألفا، وجنح بعض شرّاح هذه القصيدة إلى أن ذلك من باب القلب والأصل: فأبدله مادّا، أي: أبدل همز الوصل ألفا حال كونك مادّا له مدّا مشبعا، وقوله: (فللكل ذا أولى) معناه: أن هذا الوجه وهو الإبدال مع المد أولى لكل القراء من الوجه الآخر وهو التسهيل، ومعنى قوله: (ويقصره الذي يسهل عن كل) أن كل من أخذ بوجه التسهيل عن كل القراء السبعة يقصر همزة الوصل ولا يمدها؛ لأنها في حكم المحققة وهي لا تمد. وقوله: (ولا مد بين الهمزتين هنا) معناه: أنه يمتنع إدخال ألف الفصل بين الهمزتين حال التسهيل في الكلمات السابقة، فمن مذهبه الإدخال بين الهمزتين لا يدخل في هذه الكلمات. وقوله:

(ولا بحيث ثلاث) معناه: أنه يمتنع إدخال الفصل في كل كلمة يجتمع فيها ثلاث همزات وذلك في لفظ آمَنتُمْ * في سوره الثلاث، وفي لفظ آلِمِتُنا في الزخرف فمن مذهبه الإدخال لا يدخل في هذين اللفظين.

اللغة والمعنى: (الأضرب) جمع ضرب وهو النوع، يعني أن اجتهاع الهمزتين في كلمة واحدة يكون في القرآن على ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون الهمزتان مفتوحتين نحو أأَنْذَرْتَهُمْ، أأَسْلَمْتُمْ، أأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماءِ.

الثاني: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو أَإِنَّكُمْ، أَإِنَّا، أَثِمَّةَ، الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو أَأْنَبِّكُمْ، أَأْنُزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ، أَأْلُقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ، فالهمزة الأولى في الأنواع الثلاثة مفتوحة والثانية تكون مفتوحة ومكسورة ومضمومة.

المعنى: المراد بالمد هنا: إدخال ألف بين الهمزتين، وهذه الألف تسمّى ألف الفصل؛ لأنها تفصل بين الهمزتين ومقدارها حركتان. والمراد بالفتح والكسر الهمزة المفتوحة والمكسورة؛ يعني: أن إدخال ألف قبل الهمزة المفتوحة وقبل الهمزة المكسورة قراءة المشار إليهم بالحاء، والباء، واللام، وهم: أبو عمرو، وقالون، وهشام. وقوله: (وقبل الكسر خلف له ولا) معناه أن في الإدخال قبل الهمزة المكسورة خلافا لهشام، فروي عنه الإدخال وتركه. وقوله: (وفي سبعة إلخ) معناه: أنه لا خلاف عن هشام في الإدخال بين الهمزتين في سبعة مواضع، الموضع الأول: في مريم وهو: أَإِذا ما مِتُّ، والثاني والثالث: في الأعراف: إنكم لَتَأْتُونَ، إِنَّ لَنا لَأَجْراً والخامس: أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ في فصلت.

وقوله: (وبالخلف سهلا) يعني: ورد عن هشام في حرف فصلت وجهان: التسهيل والتحقيق وليس لهشام تسهيل في الهمزة المكسورة إلا في هذا الموضع.

المعنى: يعني أن لفظ (أئمة) حيث ورد في القرآن الكريم قد مدّ بين همزتيه هشام بخلف عنه، فله فيه المد وتركه مع التحقيق، فتكون قراءة الباقين بترك المد. وقوله: (وسهل سها وصفا) أمر بتسهيل الهمزة الثانية لنافع وابن كثير وأبي عمرو، فتعين للباقين القراءة بالتحقيق وقد وقع هذا اللفظ في القرآن في خمسة مواضع: موضع في التوبة فَقاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ، وموضع في الأنبياء: وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا، وموضعين في القصص: وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً، وَجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في السجدة: وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في السجدة: وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في السجدة: وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في السجدة: وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في السجدة: وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ إِلَى النَّارِ، وموضع في النحوة الثانية ياء محضة، بأمْرِنا لمَّا صَبَرُوا. وقوله: (وفي النحو أبدلا) بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة،

وهذا الوجه وإن ورد عن أهل (سها) أيضا ولكنه ليس من طريق كتابنا فلا يلتفت إليه ولا يقرأ به. والخلاصة: أن أهل سها يقرءون بتسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال لأحد منهم، وأن هشاما يقرأ بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وأن الباقين يقرءون بالتحقيق من غير إدخال.

يعني: ومدك قبل الهمزة المضمومة قراءة المشار إليهم باللام، والحاء، والباء، وهم: هشام، وأبو عمرو بخلف عنها فلها المد وتركه، وقالون بلا خلف عنه، فتكون قراءة الباقين بترك المد، وقد وقعت الهمزة المضمومة من الهمزتين من كلمة في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم، قُلْ أَأْنَبُنُكُمْ بِخَيْرٍ في آل عمران: أَأْنُولَ عَلَيْهِ الذِّكُرُ في صَ: أَأْلْقِيَ الذِّكُرُ عَلَيْهِ في القمر، ثم بين حكمة المد فقال: (وجاء المد ليفصل) أولى الهمزتين عن أخراهما. وقوله: (وفي آل عمران إلخ) بيان لمذهب بعض أهل الأداء عن هشام وهو أنه يقرأ قُلْ أَأْنَبُكُمْ في آل عمران بعدم الإدخال مع التحقيق كحفص، ويقرأ في أَأْنُولَ عَلَيْهِ الذِّكُرُ في صَ، أَأْلُقِيَ الذِّكُرُ عَلَيْهِ في القمر؛ بالإدخال مع التسهيل كقالون فيتحصل من المذهب السابق، ومن هذا المذهب أن لهشام في قُلْ أَأْنَبُكُمْ وجهين: التحقيق مع الإدخال وعدمه، وأن له في موضعي صَ والْقَمَرُ ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال، ويؤخذ من هذا أن موضع آل عمران لا تسهيل له فيه على كلا المذهب.

تلخيص مذاهب القراء

القاعدة العامة لمذاهب القراء السبعة في الهمزتين من كلمة ما يلي:

١ - مذهب قالون: تسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما في الأنواع الثلاثة.

٢ - مذهب ورش: تسهيل الثانية من غير إدخال في الأنواع الثلاثة، وله في المفتوحة وجه ثان وهو
إبدالها ألفا مع المد المشبع حين يقع بعدها ساكن.

٣ - مذهب ابن كثير: تسهيل الثانية دون إدخال في الأنواع الثلاثة.

٤ - مذهب أبي عمرو: تسهيل الثانية مع الإدخال في المفتوحة والمكسورة، وتسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه في المضمومة.

٥ - مذهب هشام: له في المفتوحة التحقيق والتسهيل مع الإدخال، وفي المكسورة التحقيق مع الإدخال وعدمه، إلا في المواضع السبعة، فله فيها التحقيق مع الإدخال إلا موضع فصلت فله فيه التحقيق والتسهيل مع الإدخال، وله في المضمومة في قُلْ أَأْنَبُنّكُمْ بآل عمران، التحقيق مع الإدخال وعدمه وله في موضعي ص والْقَمَرُ التحقيق مع الإدخال وعدمه والتسهيل مع الإدخال.

٦ - مذهب ابن ذكوان والكوفيين: التحقيق بلا إدخال في الأنواع الثلاثة.

«تتمة»: لا يقال: إن المد حين إدخال ألف الفصل بين الهمزتين من قبيل المد المتصل، باعتبار تحقق حرف المد والهمز في كلمة واحدة؛ لأنا نقول: إن هذه الألف عارضة أتي بها في قراءة بعض القراء لمجرد الفصل بين الهمزتين وتركت في قراءة البعض الآخر فنظرا لعروضها في الكلمة في بعض قراءتها لا يكون المد فيها من قبيل المد المتصل. والله تعالى أعلم.

١٠ - باب الهمزتين من كلمتين

١ - وأسقط الأولى في اتّفاقهما معا

٧- كجا أمرنا من السما إنّ أوليا

٣- وقالــون والبــزّيّ في الفــتح وافقـــا

٤ - وبالـــسوء إلّا أبــدلا ثـــم أدغـــا

إذا كانت امن كلمتين فتى العلا أولئك أنواع اتفاق تجمّللا وفي غيره كاليا وكالواو سهلا وفي غيره كالنا عنها ليس مقفلا

عقد الناظم هذا الباب لبيان مذاهب القراء السبعة في الهمزتين من كلمتين والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلا الواقعتان في كلمتين، بأن تكون الأولى آخر كلمة والأخرى أول الكلمة التي تليها، فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو: فَمَنْ شاءَ اتَّخَذَ، الْماءَ اهْتَزَّتْ، ما شاءَ اللَّهُ، فإن الهمزة الثانية في هذه الأمثلة همزة وصل، وخرج بقيد التلاصق: الهمزتان اللتان بينهما حاجز نحو: السُّواي أَنْ كَذَّبُوا، وخرج بقيد الوصل: ما إذا وقف على الهمزة الأولى وابتدئ بالثانية فلا يكون فيها ولا في الثانية إلا التحقيق باتفاق القراء، والهمزتان في هذا الباب قسمان: متفقتان في الحركة ومختلفتان فيها. والمتفقتان في الحركة ثلاثة أنواع: مفتوحتان، ومكسورتان، ومضمومتان، وبدأ الناظم بذكر مذاهب القراء السبعة في المتفقتين فأخبر أن: (فتى العلا) وهو أبو عمرو البصري أسقط، أي: حذف في قراءته الهمزة الأولى من المتفقتين في الحركة، سواء كانتا مفتوحتين نحو: جاءَ أَمْرُنا، السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ، شاءَ أَنْشَرَهُ. أم مكسورتين نحو: مِنَ السَّاءِ إِنْ، هؤُلاءِ إِنْ، ومن وَراءِ إِسْحاقَ يَعْقُوبَ أم مضمومتين. وقد جاءتا في قوله تعالى في سورة الأحقاف: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ مَ أُولِيمَاءُ ۚ أُولَمَهِكَ فِي ضَلَلِ مُبِينٍ ﴾ وليس لهما نظير في القرآن الكريم، وما ذكره الناظم من أن المحذوفة هي الأولى هو قول جمهور أهل الأداء، وقال بعضهم: المحذوفة هي الثانية. وثمرة هذا الخلاف تظهر في حكم المد، فعلى القول الأول يكون المد من قبيل المنفصل فيجوز فيه القصر والتوسط، وعلى القول الثاني يكون المد من قبيل المتصل فلا يجوز فيه إلا التوسط. وقوله: (أنواع اتفاق) أي: هذه الأمثلة فيها الأنواع الثلاثة للهمزتين المتفقتين من كلمتين. ثم ذكر الناظم: أن قالون والبزي وافقا أبا عمرو على إسقاط الهمزة الأولى أو الثانية على الخلاف السابق في المفتوحتين، وحينئذ يجوز لهما ما يجوز لأبي عمرو من القصر والتوسط في حرف المد الواقع قبل الهمزة، وفي كون المد من قبيل المنفصل أو من قبيل المتصل. وأما غير المفتوحتين من المكسورتين والمضمومتين؛ فإنها يسهلان الأولى من كل منها بين بين فتسهل المكسورة بينها وبين الياء، وتسهل المضمومة بينها وبين الواو، ويجوز في حرف المد الواقع قبل الهمزة المسهلة التوسط والقصر سواء كانت مكسورة أو مضمومة، ثم أفاد أن قالون والبزي أبدلا الهمزة الأولى واوا ثم أدغها الواو الساكنة قبلها فيها، وذلك في ﴿ بِٱلسُّوءِ إِلّا مَا رَحِمَ رَبِّ ﴾ في يوسف، فيكون النطق بواو مشددة مكسورة وبعدها همزة محققة. ثم قال الناظم وفي هذا اللفظ بِالسُّوءِ إِلَّا أي في تخفيف همزة خلاف عنهها، فيكون لهها فيه وجهان: الوجه السابق: وهو الإبدال مع الإدغام. والوجه الثاني: هو تسهيل الأولى على أصل مذهبها. وقوله: (ليس مقفلا) معناه: ليس الخلاف عن قالون والبزي في تخفيف هذا اللفظ مغلقا مسدودا بل هو ذائع مستفيض في كتب القراءات.

٥- والاخرى كملة عند ورش وقنبل وقد قيل محض الملة عنها تبدّلا ٢- وفي هولا إن والبغا إن لورشهم بياء خفيف الكسر بعضهم تلا

المعنى: يعنى: والهمزة الأخيرة أي الثانية من الهمزتين المتفقتين في الحركة بأنواعهما الثلاثة كائنة كالمد؛ أي تسهل بين بين، أي بينهما وبين الحرف المجانس لحركتها، فتسهل المفتوحة بينها وبين الألف فتكون مثل الألف، وتسهل المكسورة بينها وبين الياء فتكون مثل الياء الساكنة، وتسهل المضمومة بينها وبين الواو فتكون مثل الواو الساكنة، وهذا معنى قوله: (كمد) لأنها حال التسهيل تصير مثل حرف المد، وهذا الحكم- وهو تسهيل الهمزة الثانية- عن ورش وقنبل، وروي عنهما فيها إبدالها حرف مدّ مجانسا لحركة الهمزة الأولى فتبدل ألفا إن كانت الأولى مفتوحة، وياء إن كانت مكسورة، وواوا إن كانت مضمومة، وهذا معنى قوله: (وقد قيل محض المد عنها تبدلا) أي: تبدل المد المحض عن الهمزة أي جعل بدلا عنها، فيكون لورش وقنبل في الهمزة الثانية وجهان: التسهيل، والإبدال؛ فحينئذ لا يكون لهم في الأولى إلا التحقيق، وإذا أبدلت الثانية لورش وقنبل؛ فالحرف الذي بعدها إما أن يكون متحركا أو ساكنا، فإن كان متحركا نحو: جاءَ أَحَدٌ، فِي السَّماءِ إلهُ، أَوْلِياءُ أُولِئِكَ. فاقتصر على حرف المد ولا تزد عليه شيئا ولا تعتبره من باب البدل نظرا لعروض حرف المد بسبب إبداله من الهمزة، وإن كان الحرف الذي بعدها ساكنا نحو وَيُمْسِكُ السَّماءَ أَنْ تَقَعَ، فَقَدْ جاءَ أَشْرِ اطُّها مِنَ السَّماءِ إِنْ كُنْتَ، فمدّ حرف المد مدا مشبعا لأجل الساكنين. فإن تحرك هذا الحرف الساكن لعارض؛ فلك في حرف المد وجهان: المد الطويل نظرا للأصل، والقصر؛ نظرا للحركة العارضة، وقد وقع ذلك في ثلاثة مواضع: عَلَى الْبغاءِ إِنْ أَرَدْنَ في النور لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَها لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرادَ كلاهما في الأحزاب؛ فَالنون في هذه المواضع كانت ساكنة ثم تحركت بسبب نقل حركة الهمزة إليها في البغاء إن، للنَّبيِّ إنْ أرادَ وهذا بالنسبة لورش خاصة، وللتخلص من التقاء الساكنين في مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ وَهذا لورشَ وقنبل، فيكون لورش في الْبغاءِ إِنْ أَرَدْنَ ولِلنَّبيِّ إِنْ أَرادَ ثلاثة أوجه: التسهيل بين بين، والبدال مع المد والقصر، وسيجيء له في الْبِغاء أِنْ وَجه رابع، ويكُون لقنبل فيهما وجهان: التسهيل، والإبدال مع المد المشبع، ويكون لهما في مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ ثلاثة أوجه: التسهيل، والإبدال مع المد، والقصر، فلا فرق بين ورش وقنبل في هذه الكلمة، وليس في القرآن همزتان متفقتان في الحركة واقعتان في كلمتين وبعد الثانية ساكن تحرك للتخلص من التقاء الساكنين إلا في هذه الكلمة وإذا وقع بعد الهمزة

الثانية ألف وذلك في فَلَمّا جاء آلَ لُوطٍ بالحجر وَلَقَدْ جاء آلَ فِرْعَوْنَ بالقمر؛ فعلى وجه إبدالها يوجد ألفان، الألف المبدلة منها، والألف التي بعدها وهما ساكنان، فحينئذ يجوز لنا وجهان: الأول: حذف إحدى الألفين تخلصا من اجتماع الساكنين، الثاني: إثبات الألفين مع زيادة ألف ثالثة للفصل بين الساكنين. فعلى الألفين يتعين القصر. وعلى الوجه الثاني: يتعين الإشباع فيكون لورش في الوجه الأول: وهو حذف إحدى الألفين يتعين القصر. وعلى الوجه الثاني: يتعين الإشباع فيكون لورش في جاء آلَ في الموضعين خمسة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية مع القصر، والتوسط، والمد في الألف التي بعدها؛ لأنها من باب مد البدل المغير بالتسهيل، ثم إبدال الهمزة الثانية ألفا مع القصر والإشباع. وأما قنبل فله فيها ثلاثة أوجه: التسهيل، ثم الإبدال مع القصر والإشباع. وفي قوله: (وفي هؤلا إن والبغا إن، إلخ) بيان لوجه ثالث عن ورش خاصة في هذين الموضعين وهما هؤلاء إنْ كُنتُمْ صادِقِينَ في البقرة: عَلَى الْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ في النور وهو أن بعض أهل الأداء عن ورش قرأ في هذين الموضعين بياء مكسورة. فيكون لورش في هؤلاء إنْ أربعة أوجه: تسهيل المفرة الثانية بين بين، ثم إبدالها حرف مد مصر مع القصر والإشباع. ويحب أن يعلم أن من مذهبه البغير في الهمزة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في الهمزة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرزة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرزة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرزة الأولى؛ فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغير في المفرزة الأولى فليس هناك

٧- وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر يجرز قصره والمدّما زال أعدلا

المعنى: اشتمل هذا البيت على قاعدة مهمة، وهي أنه إذا وقع حرف المد قبل همز مغير؛ فإنه يجوز في حرف المد وجهان: المد على الأصل، والقصر لتغير سبب المد وهو الهمز وتغير الهمز قد يكون بتسهيله بين بين كقراءة قالون والبزي في هؤُلاءِ إِنْ ونحوه، وقد يكون بحذفه كقراءة قالون والبزي في شاءَ أَنْشَرَهُ ونحوه، وقراءة أبي عمرو في الأنواع الثلاثة في المتفقتين. فإذا كان تغير الهمز بالتسهيل جاز في حرف المد الواقع قبله وجهان: المد، والقصر ولكن المد أولى وأرجح نظرا لبقاء أثر الهمز، وإذا كان تغير الهمز بإسقاطه جاز في حرف المد قبله الوجهان المذكوران ولكن القصر أرجح من المد نظرا لذهاب أثر الهمز، فقول الناظم: (والمد ما زال أعدلا) مقيد بها إذا كان أثر الهمز باقيا، أما إذا ذهب أثر الهمز؛ فإن القصر يكون أعدل كما سبق. وتطبيقا لهذه القاعدة: إذا اجتمع مد منفصل مع مد متصل مسهل الهمز كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ فإذا قرأت لقالون أو للدوري عن أبي عمرو بقصر المنفصل في حَتَّى إِذا جاز لك في جاءَ أَمْرُنا وجهان: القصر وهو أرجح، والتوسط. وإذا قرأت لهما بتوسط المنفصل: لم يجز لك في المتصل إلا التوسط؛ لأننا إذا قدرنا الهمزة الأولى هي المحذوفة كان المد من قبيل المنفصل فيجب فيه التوسط ليتساوى مع المنفصل الذي قبله في مقدار المد، وإذا قدرنا أن المحذوفة هي الثانية كان المد من قبيل المتصل وهو لا يجوز قصره في مذهب ما. أما إذا قرأت للبزي أو السوسى: فليس لك إلا قصر المنفصل مع وجهي المتصل، وإذا قرأت لقالون ﴿ هَتَؤُلَا ءِ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾، بقصر المنفصل؛ جاز لك في المتصل القصر والتوسط، وإذا قرأت بتوسط المنفصل؛ لم يجز لك في المتصل إلا التوسط. ولا يجوز القصر؛ لأنه يمتنع قصر الأقوى مع توسط الأضعف. ولما فرغ من بيان مذاهب القراء في الهمزتين المتفقتين في الحركة شرع في بيان مذاهبهم في الهمزتين المختلفتين فيها فقال: ٨- وتسهيل الاخرى في اختلافها سيا تفيء إلى مع جاء أمّة انرلا ٩- نيشاء أصبنا والسمّاء أو ائتنا فنوعان قل كالسيا وكالواو سهّلا ١٠- ونوعان منها أبدلا منها وقل يسمعدلا وكال واوها وكلّ بهمز الكلّ يبدا مفصّلا ١٠- وعن أكثر القرّاء تبدل واوها وكلّ بهمز الكلّ يبدا مفصّلا

المعنى: يعني: أن المشار إليهم بكلمة (سما) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو يسهلون الهمزة الأخرى من الهمزتين المختلفتين في الحركة والمراد من التسهيل هنا مطلق التغيير الشامل لبين بين، والإبدال ياء أو واوا، والهمزتان المختلفتان في الحركة خمسة أنواع:

الأول: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: تَفِيءَ إِلى، وَجاءَ إِخْوَةُ، شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ، وَالْبَغْضاءَ إِلى يَوْم الْقِيامَةِ.

الثاني: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، ولم يقع من هذا النوع في القرآن إلا كُلَّ ما جاءَ أُمَّةً رَسُولُها بالمؤمنين.

الثالث: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو: لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ، الْـمَلَأُ أَفْتُونِي، سُوءُ أَعْمالِهِمْ، وَيا سَماءُ أَقْلِعِي.

الرابع: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: مِنَ السَّمَاءِ آيَةً، مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ، هؤلاءِ أَهْدى، لَوْ كَانَ هؤلاءِ آلِهَةً.

الخامس: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، نحو: وَما مَسَّنِيَ السُّوءُ، إِنَّ، يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إِلى ، يا أَيُّهَا الْـمَلَأُ إِنِّي، أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللَّـهِ.

فقول الناظم: (تفيء إلى) مثال للنوع الأول. وقوله: (مع جاء أمة) مثال للثاني، وليس في القرآن غيره كما سبق. وقوله: (نشاء أصبنا) مثال للثالث. وقوله: (والسهاء أو ائتنا) مثال للرابع، وقوله: (يشاء إلى) مثال للخامس، ثم ذكر نوع التسهيل في النوعين الأولين فقال: (فنوعان قل كاليا وكالواو سهلا) يعني: أن الهمزة الثانية المكسورة في النوع الأول تسهل كالياء، أي تكون بين الهمزة والياء، وإن الهمزة الثانية المضمومة في النوع الثاني تسهل كالواو أي تكون بين الهمزة والواو. ثم بين نوع التسهيل في النوعين الثالث، والرابع فقال: (ونوعان منها أبدلا) أي الواو والياء أي من همزتيهها؛ أي جعلتا بدلا من همزتيهها، فالهمزة الثانية المفتوحة في نحو: مِنَ السَّهاءِ أو اثْتِنا الثانية المفتوحة في نحو: مِنَ السَّهاءِ أو اثْتِنا أبدلت ياء، فالضمير في (أبدل) وهو ألف التثنية يعود على الواو، والياء المذكورين في قوله: (كالياء والواو)، والضمير في (منها) يعود على الأنواع. ثم بين كيفية تغيير النوع الخامس فذكر فيه وجهين: الأول: أن تسهل همزته بينها وبين الياء، وهذا معنى قوله: (كالياء)، ونبه بقوله: (أقيس معدلا) على أن هذا الوجه أكثر

ملاءمة للقياس من الوجه الآخر، والوجه الثاني: أن تبدل الهمزة الثانية المكسورة واوا محضة، وهذا الوجه هو الذي قال فيه الناظم: (وعن أكثر القراء تبدل واوها) وقوله: (واوها) مفعول ثان لتبدل والضمير في (واوها) يعود على الهمزة أو على الحروف. ومعنى قوله: (وكل بهمز الكل يبد مفصلا) أن كل من سهل الهمزة الثانية من المتفقتين أو المختلفتين فإنها يسهلها في حال وصلها بالكلمة قبلها التي فيها الهمزة الأولى؛ لأن الهمزتين حينئذ متصلتان. فأما إذا وقف على الكلمة الأولى التي في آخرها الهمزة الأولى وابتدأ بالكلمة الثانية التي في أولها الهمزة الثانية، فلا مناص من تحقيق الهمزة الثانية؛ لانفصال الهمزتين في هذه الحال، حتى لو أراد القارئ تسهيل الثانية المبتدأ بها لما أمكنه ذلك؛ لأن الهمزة المسهلة قريبة من الساكنة. والساكن لا يمكن الابتداء به. وقوله: (مفصلا) أي: مبينا الهمزة محققا لها.

والخلاصة: أن تسهيل الهمزة الثانية أو إبدالها من الهمزتين المتفقتين أو المختلفتين لا يكون إلا في حال وصلها بالأولى، فإذا وقف على الأولى وابتدئ بالثانية فلا بد من تحقيقها؛ لأن التسهيل أو الإبدال إنّا حصل لثقل اجتماع الهمزتين، وقد زال بانفصال كل واحدة عن الأخرى حين الوقف على الأولى والبدء بالثانية، ومما ينبغي التنبه له أمران:

الأول: أن كل من يغير في الهمزة الأولى من المتفقتين سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالحذف ليس له في الثانية إلا التحقيق، وكل من يغير في الثانية من المتفقتين سواء كان التغيير بالتسهيل أم بالإبدال ليس له في الأولى إلا التحقيق، فليس من القراء من يغير الهمزتين معا.

الثاني: اتفق القراء السبعة على تحقيق الهمزة الأولى من المختلفتين واختلافهم إنها هو في الثانية على الوجه الذي علمته.

١٢ - والابدال محض والمسهّل بين ما هو الهمز والحرف الّذي منه اشكلا

اللغة والمعنى: يقال: شكلت الكتاب أي: قيدته بالإعراب، وقوله: (والمسهل) مبتدأ، و (بين) ظرف وقع خبرا له، وما بمعنى الذي أضيف إليه بين، وقوله: (هو الهمز) جملة وقعت صلة الموصول، وقوله: (والحرف بالجر) عطف على ما، وضمير (منه) للحرف، وضمير (أشكلا) للهمز. وتقدير البيت: والهمز المسهل يكون بين الذي هو الهمز؛ أي: يكون بين الهمز وبين الحرف الذي منه شكل الهمز، أي: الذي منه حركته، فإذا كانت حركة الهمز فتحة؛ فهي مأخوذة من الألف، وإذا كانت كسرة، فهي مأخوذة من الياء، وإذا كانت ضمة فهي مأخوذة ومتولدة من الواو: لما كان الناظم كثيرا ما يستعمل لفظي الإبدال والتسهيل بين حقيقتها ليعلم الفرق بينها في هذا البيت فقال: (والابدال محض) يعني أن إبدال الهمزة جعلها حرف مد خالصا لا تبقى معه شائبة من لفظ الهمزة فتصير الهمزة ألفا أو ياء أو واوا ساكنتين أو متحركتين. وأما التسهيل: فهو عبارة عن جعل الهمزة المحققة بينها وبين الحرف الذي تولدت منه حركتها، فتسهل الهمزة المفتوحة بينها وبين الألف، والمضمومة بينها وبين الواو، والمكسورة بينها وبين الياء. والتسهيل لا يحكم النطق به إلا المشافهة والتلقى من أفواه الشيوخ المتقنين.

١١ - باب الهمز المفرد

الهمز المفرد هو: الهمز الذي لم يقترن بهمز مثله، ولما ذكر في البابين السابقين حكم الهمز المقترن بمثله في كلمة وفي كلمتين، ذكر هنا حكم الهمز الذي لم يجتمع مع همز آخر فقال:

١ – إذا سكنت فاء من الفعل همزة فيورش يريها حرف ملد مسدّلا

٢- سـوى جملة الإيـواء والـواوعـنه إن تفـتّح إثـر الـضّم نحـو مـؤجّلا

المعنى: يقول: إذا سكنت همزة حال كونها فاء من الفعل فورش يعلم الطالب لمعرفة قراءته هذه الهمزة حرف مد حال كونه مبدلا هذه الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ومعنى كون الهمزة فاء للفعل: أن الكلمة التي تكون فيها الهمزة لو جعلت فعلا لوقعت الهمزة في موضع فائه أي أول حروفه الأصول مثال ذلك: كلُّمة الْـمُؤْمِنُ، فلو جعلت هذه الكلمة فعلا لقلت: آمن على وزن أفعل، أو يؤمن على وزن يفعل. فتقع الهمزة حينئذ في مكان الفاء من الكلمة. وقد وضع العلماء ضابطا موجزا تعرف به الهمزة الساكنة التي تكون فاء للكلمة وهو كل همزة ساكنة وقعت بعد همزة الوصل، نحو: لِقاءَنَا اثْتِ بقُرْآنِ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا أو بعد الميم نحو الْـمُؤْمِنُونَ، وَالْـمُؤْتَفِكَةَ أو بعد الفاء نحو فَأْتُوا، فَأْذَنُوا أو بعد الواو نَحو وَأْمُرْ وَأْتُوا أو بعد ياء المضارعة نحو يَأْكُلُ، يَأْلُونَ أو نونها نحو نَأْكُلَ، نُوْثِرَكَ أو تائها نحو تَأْلُونَ، تَأْكُلُونَ،. فورش يبدل الهمزة الساكنة في هذا وأمثاله حرف مد مجانسا لحركة ما قبل الهمزة وصلا ووقفا، فيبدلها ألفا بعد الفتح وواوا ساكنة بعد الضم، وياء ساكنة بعد الكسر. ثم ذكر الناظم ما استثنى لورش من فاء الفعل فلم يبدله فقال: سوى جملة الإيواء. يعنى سوى كل كلمة مشتقة من لفظ الإيواء؛ لأن لفظ الإيواء لم يقع في القرآن الكريم وإنها وقع فيه ما تصرف منه وهو سبعة ألفاظ: الْـمَأْوى ، وَمَأْواهُ، وَمَأْواهُم، وَمَأْواكُم، فَاقُ، وَتُؤْوِي، تُؤْوِيهِ. ثم ذكر أن الواو تبدل عن الهمز الواقع فاء للكلمة أي تكون نائبة عن الهمز الواقع فاء للكلمة إن انفتح هذا الهمز بعد حرف مضموم سواء وقع الهمز في اسم نحو مُؤَجَّلًا، وَالْـمُؤَلَّفَةِ، مُؤَذِّنٌ أم في فعل نحو لا يُوَّاخِذُكُمُ اللَّهُ، وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ، لا يُؤخَّرُ، لا تُؤاخِذْنا. فلا يبدل الهمز واوا لورش إلا بشروط ثلاثة: أن يكون مفتوحا، وأن يكون بعد ضم، وأن يكون فاء للكلمة كما تقدم في الأمثلة المذكورة، فإن كان الهمز مضموما: فلا يبدله واوا نحو وَلا يَؤُدُهُ، تَؤُزُّهُمْ وإن كان مفتوحا بعد فتح: فلا يبدله نحو تَأَخَّرَ، تَأَذَّنَ. وإن كان مفتوحا بعد ضم وليس فاء للكلمة: فلا يبدله أيضا وهو في كلمتين، فُؤادُ نحو، وَأَصْبَحَ فُؤادُ أُمِّ مُوسى فارِغاً، لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ و(سؤال) نحو لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلى نِعاجِهِ.

من الهمز مدًا غير مجزوم الهملا ي ي قن سأها ين با تكم لا

٣- ويبدل للسسوسي كلل مسسكن ٤ - تسوء ونشأست وعشر يشأ ومع

المعنى: أبدل الرواة عن السوسى كل همز مسكن سواء كان فاء للكلمة وهو الذي يبدله ورش وتقدمت أمثلته، أم كان عينا للكلمة نُحو الْبَأْسِ، الرَّأْسُ، وَبِئْرِ، وَبِئْسَ. وما تصرف من ذلك كله، أم كان لاما للكلمة نحو: فَادَّارَأْتُمْ، جِئْتَ، شِئْتَ. وما تُصرف من ذلك. وأستثنى للسوسي من الهمز الساكن خمسة أنواع: الأول- ما كان سكونه علامة للجزم. الثاني- ما كان سكونه علامة للبناء. الثالث- ما يكون همزه أخف من إبداله. الرابع- ما إبداله يلبسه بغيره. الخامس- ما يخرجه الإبدال من لغة إلى أخرى. وقد بين الناظم ذلك كله على هذا الترتيب. فأما النوع الأول: وهو ما كان سكونه علامة للجزم فوقع في الفعل المضارع الذي يكون آخره همزة ساكنة في ستة ألفاظ، وقد ذكرها الناظم في البيت الثاني. أولها: تسؤ في ثلاثة مواضع تَسُؤْهُمْ في آل عمران والتوبة، تَسُؤْكُمْ بالمائدة. ثانيها: نَشَأْ في ثلاثة مواضع إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ بالشعراء إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ في سبأ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ، في يس، فقوله: (تسؤ) وَنَشَأْ ست: يعني أَنْ تسؤ في ثلاثة مواضع، ونشأ في مثلها، فاللفظان في ست كلمات. ثالثها: يشأ بالياء في عشرة مواضع: إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ بالنساء، والأنعام، وإبراهيم، وفاطر إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ بالشورى إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَو إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ كلاهما في الإسراء مَنْ يَشَأِ اللَّـهُ يُضْلِلْهُ و، وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ كلاهما بالأنعام فَإِنْ يَشَا اللَّـهُ يَخْتِمْ بالشوري. ولا يخفي أن مَنْ يَشَأِ اللَّهُ، فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ لا يظهر السكون فيهما إلا عند الوقف. رابعها: وَيُهَيِّئُ لَكُمْ بِالكهف. خامسها: أَوْ ننسأها في البقرة. سادسها: أَمْ لَمْ يُنَبَّأُ في النجم. ولم يستثن الناظم وَإِنْ أَسَأْتُمْ في الإسراء؛ لأن سكون الهمز ليس للجزم؛ لأنه فعل ماض، بل السكون لاتصال الفعل بضمير الفاعل، فيبدل للسوسي وكذلك يبدل إِلَّا نَبَّأْتُكُما بِتَأْوِيلِهِ بيوسف.

المعنى: هذا هو النوع الثاني وهو ما كان سكونه للبناء، وقد وقع ذلك في فعل الأمر في إحدى عشرة كلمة: وَهَيِّعْ لَنا بالكهف، أَنْبِعُهُمْ في البقرة، نَبِّعْنا بيوسف، نَبِّعْ عِبادِي بالحجر، وَنَبِّعُهُمْ بالحجر والقمر، أَرْجِهْ بالأعراف والشعراء، اقْرَأْ بالإسراء، وموضعين بالعلق. فجميع ما كان سكونه للجزم أو للبناء مستثنى من الإبدال للسوسي فيقرؤه بتحقيق الهمز كغيره من القراء.

٦- وتـــؤوى وتـــؤويه أخــف بهمــزة ورئــيا بـــترك الهمــزيــشبه الامــتلا

المعنى: اشتمل هذا البيت على النوعين الثالث والرابع اللذين استثنيا من الإبدال، فالنوع الثالث: في كلمة وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشاءُ بالأحزاب وكلمة وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ بالمعارج، وبين الناظم علة استثناء هاتين الكلمتين بأن النطق بها مهموزتين أخف من النطق بها مبدلة همزتها؛ لأنه في حال الإبدال تجتمع واوان: الأولى ساكنة والثانية متحركة مع الإظهار، والقاعدة إدغام الأولى في الثانية. النوع الرابع: في كلمة أثاثاً وَرِعْياً بمريم، وذكر الناظم علة استثنائها من الإبدال بأن إبدالها يؤدي إلى التباس المعنى واشتباهه؛ لأنه لو أبدلت الهمزة ياء لوجب إدغامها في الياء التي بعدها وحينئذ يشتبه بلفظ الري الذي يدل على الامتلاء بالماء؛ لأنه يقال: روي بالماء ريّا إذا امتلأ منه وليس ذلك مرادا هنا بل المراد أنه من الرواء المأخوذ من الرؤية

وهو ما رأته العين من حالة حسنة ومنظر بهيج، فقراءة هذا اللفظ بالهمز تدل على معناه نصّا، وقراءته بالإبدال تدل عليه احتمالا فقرئ بالهمز؛ ليكون نصّا في الدلالة على المراد منه.

٧- ومؤصدة أوصدت يشبه كلّه تخييره أهيل الأداء معلّد

المعنى: تضمن هذا البيت النوع الخامس المستثنى من الإبدال وهو كلمة مُؤْصَدَةٌ في سورتي البلد والممزة. وقد اختلف علماء العربية في اشتقاق هذه الكلمة فذهبت طائفة ومنهم أبو عمرو البصري إلى أن هذه الكلمة مشتقة من آصدت. والأصل أأصدت مهموز الفاء فأبدلت الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فأصل فاء الكلمة همزة ومعناها أطبقت. وذهب آخرون إلى أنها من أوصدت وليس لها أصل في الهمز فاختار السوسي همز كلمة مُؤْصَدَةٌ لأنها عند شيخه أبي عمرو من آصدت مهموز الفاء، فلو أبدلت همزتها لظن أنها من لغة أوصدت معتل اللام كما يقرأ غيره وليست هذه لغة شيخه فالمقصود من همز هذه الكلمة النص على أن السوسي يقرأ بلغة شيخه البصري لا باللغة الأخرى، ولهذا قال الناظم (أوصدت يشبه) يعني أن مُؤْصَدَةٌ بالإبدال يشبه لغة أوصدت. فالقراءة بالإبدال تؤدي إلى الخروج من لغة إلى لغة أخرى، فاختير الهمز؛ ليكون نصّا في الدلالة على لغة آصدت التي هي لغة أبي عمرو البصري. ثم قال الناظم: (كله تغيره أهل الأداء معللا) يعني: كل ما ذكر من المستثنى تغير استثناءه علماء القراءة والإقراء كابن مجاهد وغيره، اختاروا تحقيق الهمز في ذلك كله معللين بالعلل المذكورة، أو (معللا) المستثنى بالعلل المذكورة، أو (معللا) المستثنى بالعلل المذكورة،

٨- وبارئكم بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدّلا

المعنى: يقرأ السوسي، بارِئِكُمْ في الموضعين بسورة البقرة بسكون الهمز ولكنه لم يبدله، فهو من جملة المستثنى من إبدال الهمز. وقول الناظم (حال سكونه) تنبيه على أن السوسي يقرؤه بالسكون فكأنه قال: واستثنى له بارِئِكُمْ حال كونه ساكنا في قراءته. ثم أخبر أن أبا الحسن طاهرا ابن غلبون روى الإبدال عن السوسي ياء في هذه الكلمة ولكن المحققين من علماء القراءات لم يعولوا على هذه الرواية، ولم يلتفتوا إليها فحققوا الهمز للسوسي في هذه الكلمة.

المعنى: تابع ورش السوسي في إبدال الهمزة التي هي عين الكلمة في هذه الألفاظ (بئر) وهو في سورة الحج وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ (بئس)، حيث جاء. وكيف أتى سواء اقترن بالواو نحو وَبِئْسَ الْقَرارُ أو الفاء نحو فَبِئْسَ الْمَتكبِّرِينَ أو تجرد من الْمَصِيرُ أو اللام نحو لَبِئْسَ ما كانُوا يَصْنَعُونَ أو الفاء واللام نحو فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتكبِّرِينَ أو تجرد من الواو والفاء واللام نحو بِئْسَما خَلَفْتُمُونِي بِئْسَ لِلظَّالِينَ بَدَلًا (الذئب) وهو في ثلاثة مواضع في سورة

يوسف: وَأَخافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّنْبُ، لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّنْبُ، فَأَكَلَهُ الذِّنْبُ وتابع الكسائي السوسي في إبدال همز الذئب في مواضعه الثلاثة، وتابع شعبة الراوي عن عاصم – تابع السوسي في إبدال الهمزة في لفظ لُوْلُوُّ والمراد الهمزة الأولى سواء كان هذا اللفظ نكرة نحو كَأَنَّهُمْ لُوْلُوُّ مَكْنُونَ، حَسِبْتَهُمْ لُوْلُوً مَنْفُوراً أم كان معرفة نحو يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُوُ وَالْمَرْجَانُ. ثم ذكر أن أبا عمرو يقرأ بزيادة همزة ساكنة بعد الياء في كلمة يَلِتْكُمْ في قوله تعالى في سورة الحجرات وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْ الِكُمْ شَيْئاً واختلف راوياه في هذه الهمزة الزائدة؛ فحققها الدوري، وأبدلها السوسي ألفا، فتكون قراءة الباقين بحذف هذه الهمزة.

١١ - وورش لــــئلّا والنّــــسيء بـــــيائه وأدغــــم في يـــــاء النّــــسيّ فـــــثقّلا

المعنى: أبدل ورش همز لِثَلَّا ياء مفتوحة حيث وقعت هذه الكلمة وهي في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم في البقرة لِئلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ وفي النساء لِثَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وفي الحديد لِثَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ وأبدل ورش أيضا الهمزة ياء في إِنَّهَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ في سورة التوبة. ثم أدغم الياء الأولى في الثانية فيصير النطق بياء مشددة مرفوعة، والذي دلنا على أن ورشا يقرأ بإبدال الهمز في هاتين الكلمتين أن قوله: (وورش لئلا) معطوف على (والابدال يجتلي)، فكأنه قال: أبدل السوسي همز يألتكم وأبدل ورش همز لِئلًا، وهمز النَّسِيءُ.

١٢ - وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عرم كآدم أوهلا

المعنى: تضمن البيت قاعدة كلية لجميع القراء، وكان الأنسب ذكرها في باب الهمزتين من كلمة كصنيع ابن الجزري في الطيبة، ومعنى هذه القاعدة: إذا التقت همزتان في كلمة وكانت أخرى الهمزتين، أي: الثانية منها ساكنة، فإبدالها واجب لجميع القراء فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحا أبدلت ألفا نحو آدَمَ، وآتَى، آمَنَ، وآخَرَ، وإن كان ما قبلها مضموما أبدلت واوا نحو أُوتِيَ، أُوذِيَ. وإن كان ما قبلها محسورا أبدلت ياء نحو إيهاناً، لإيلافِ قُرَيْشٍ اثتِ بِقُرْآنِ عند الابتداء بكلمة ايت. وقد أتى الناظم بمثالين: الأول: لما قبلها مفتوح وهو آدَمَ وأصله أأدم على زنة أفعل. والثاني: لما قبلها مضموم وهو (أوهلا)، وهذا اللفظ ليس من القرآن، ولعل قريحة الناظم لم تواته بمثال من القرآن الكريم فأتى بمثال من كلام العرب وهو أوهلا، يقال: أوهل فلان لهذا المنصب إذا جعل أهلا له ومثاله من القرآن المرّن وزينا وأوتينا، اؤْقُينَ أَمانَتُهُ عند الابتداء بكلمة اؤتمن.

١٢ - باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

١ – وحــرّك لــورش كــلّ سـاكن آخــر صحيح بـشكل الهمــز واحذفــه مـسهلا

المعنى: أمر الناظم بتحريك كل حرف ساكن وقع آخر الكلمة التي هو فيها وكان صحيحا، بتحريك هذا الحرف بشكل الهمز الذي بعده أي بحركته، سواء كانت تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، مع

حذف الهمز بعد نقل حركته إلى الساكن قبله وذلك لورش، ويؤخذ من النظم: أن ورشا لا ينقل حركة الهمز إلى ما قبله إلا بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمز ساكنا. الثاني: أن يكون الساكن آخر الكلمة، والهمز أول الكلمة التي تليها. الثالث: أن يكون هذا الحرف الساكن صحيحا بأن يكون حرف مد. فإذا تحققت الشروط الثلاثة؛ فإن ورشا ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ويحذف الهمز فيصير الحرف الساكن مضموما إن كانت حركة الهمز ضمة، ويصير مفتوحا إن كانت حركة الهمز فتحة، ويصير مكسورا إن كانت حركة الهمزة كسرة سواء كان هذا الساكن تنوينا نحو: كُفُواً أَحَدُ، وَمَتاعٌ إِلى حِينِ، لِأَيِّ يَوْم أُجِّلَتْ، نارٌ حامِيَةٌ، أَلْهاكُمُ. أم كان نونا نحو مَنْ آمَنَ، وَمِنْ آبائِهِمْ، مَنْ أُوتِيَ، مِنْ إِسْتَبْرَقِ، أم تَاء تأنيث نُحو وَقالَتْ أُولاهُمْ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما وَإِذْ قالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ أم حرف لين نحو نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ، تَعالَوْا أَتْلُ ذَواتَيْ أَكُل. أم لام تعريف (١) نحو الْأُولى وَالْآخِرَةِ الْأَيْمانَ أم حرفا آخر غير ذلك نحو قَدْ أَفْلَحَ، ارْجِعْ إِلَيْهِمْ، الم أَحَسِّبَ النَّاسُ. وإذا نقل حركة همزة أَحَسِبَ إلى الميم جاز له مد الميم مدّا طويلا نظرا للأصل، وجاز له القصر اعتدادا بعارض النقل فإذا كان الحرف الأول متحركا فلا ينقل ورش حركة الهمز إليه نحو فَنتَّبعَ آياتِكَ، فِيهِ آياتٌ بَيِّناتٌ. وإذا كان هذا الحرف ساكنا ولكن في وسط الكلمة بأن اجتمع مع الهمز في كلمة واحدة فلا تنقل إليه حركة الهمز نحو الْقُرْآنِ، الظُّمْآنُ، مَذْؤُماً، مَسْؤُلًا، وإذا كان هذا الحرف ساكنا ووقع آخر الكلمة ولكن لم يكن صحيحا ولا حرف لين بل كان حرف مد فلا تنقل إليه حركة الهمز نحو بها أُنْزِلَ إِلَيْكَ، قُولُوا آمَنَّا، وَفِي أَنْفُسِكُمْ، بِهِ أَنْ يُوصَلَ (٢) فيكون قوله (صحيحا) احترازا عن حرف المد فقط، فيكون حرف اللين داخلا وقول الناظم (مسهلا) منصوب على الحال من فاعل (واحذفه) أي احذف الهمز حال كونك سالكا الطريق المعبد طالبا للتخفيف في القراءة.

اختلف الرواة عن حمزة في الوقف على الكلمة التي ينقل ورش حركة همزتها إلى الساكن قبلها، فروى عنه بعض الرواة فيها النقل كقراءة ورش (٣) وروى عنه البعض الآخر ترك النقل وتحقيق الهمز، والضمير في

⁽١) إنها صح النقل إليها مع اتصالها بمدخولها رسها ولفظا لانفصالها عنه معنى لأنها من حروف المعاني فهي كلمة مستقلة.

⁽٢) ويدخل في هذا ميم الجمع؛ لأن مذهب ورش صلتها بواو ساكنة وهي حرف مد ولين. فلا تنقل حركة الهمز الذي بعدها إليها.

⁽٣) استثنى له العلماء من ذلك ميم الجمع؛ لأن ورشا لا ينقل إليها حركة الهمز بعدها فكذلك حمزة لأنه لا ينقل إلا فيه ينقل فيه ورش.

(وعنده) يعود على الساكن الصحيح الذي ينقل ورش حركة الهمزة إليه.

المعنى: روى خلف عن حمزة عند هذا الساكن في حال وصل الكلمة التي آخرها ذلك الساكن بالكلمة التي أولها الهمز سكتا قليلا على هذا الساكن، بأن يسكت عليه قبل النطق بالهمزة سكتة قصيرة بدون تنفس، سواء وقف على الكلمة التي أولها الهمز، أو وصلها بها بعدها، فليس المراد بالوصل وصل الكلمة التي أولها الهمز بها بعدها بل المراد وصل الكلمة التي آخرها الساكن بالكلمة التي أولها الهمز كها تقدم سواء كان هذا الساكن منفصلا عن الكلمة التي فيها الهمز رسم نحو مَنْ آمَنَ، عَذابٌ أَلِيمٌ. أم متصلا بها رسما مثل الْأُولى ، الْآخِرَةُ، الْإِنْسانُ، وكذلك روى خلف عن حمزة السكت على ما لم ينقل فيه ورش وهو لفظ (شيء) سواء كان مرفوعا أم مجرورا ولفظ (شيئا) المنصوب(١) في حال وصل هذين اللفظين بها بعدهما(٢) وهذا مذهب أبي الفتح فارس عن خلف، وعلى هذا المذهب لا سكت لخلاد في موضع مما ذكر، وقوله (وبعضهم إلخ) معناه: أن بعض أهل الأداء وهو طاهر بن غلبون قرأ عن حمزة من روايتي خلف وخلاد عنه بالسكت على لام التعريف، وعلى (شيء) المرفوع والمجرور، و (شيئا) المنصوب عند وصل (شيء) و (شيئا) بها بعدهما لم يزد على ذلك، فلا يسكت على الساكن المفصول نحو مَنْ آمَنَ، عَذابٌ أَلِيمٌ لخلف ولا لخلاد، ويؤخذ من هذا: أن خلفا يسكت على (أل) و (شيء) و (شيئا) على المذهبين ويسكت على المفصول على المذهب الأول فقط ولا سكت له فيه على المذهب الثاني، فحينئذ يكون له في الساكن المفصول وجهان السكت على المذهب الأول وتركه على المذهب الثاني، ويكون له في (أل) و (شيء) و (شيئا) السكت على المذهبين. وأما خلاد: فلا سكت له مطلقا على المذهب الأول، وله السكت على (أل) و (شيء) وشيئا فقط على المذهب الثاني، وحينئذ ليس له سكت في الساكن المفصول على المذهبين، وقد وضح بعضهم كلام الشاطبي على النحو السالف الذكر فقال:

وشيء وأل بالسكت عن خلف بلا خلاف وفي المفصول خلف تقبلا وخلادهم بالخلف في أل وشيئه ولا شيء في المفصول عنه فحصلا

ويستفاد من جميع ما ذكر: أن خلفا إذا وقف على نحو مَنْ آمَنَ، عَذَابٌ أَلِيمٌ ونحوهما كان له ثلاثة أوجه: النقل من قوله وعن حمزة في الوقف خلف، والسكت على مذهب أبي الفتح، وتركه على مذهب ابن غلبون، فالخلاف الذي ذكره الناظم بقوله: (وعن حمزة في الوقف خلف) دائر بين النقل وتركه، وتركه صادق بالسكت وعدمه. وإذا وقف على الأُولى ، الآخِرَةُ، الْأَرْضِ، الْإِنْسانُ، ونحو هذا؛ كان له وجهان فقط: النقل، والسكت، فالنقل من قوله (وعن حمزة في الوقف خلف)، والسكت مما علم له من المذهبين. وأما خلاد فله عند الوقف على نحو مَنْ آمَنَ وجهان فقط: النقل، وتركه من غير سكت؛ إذ لا سكت له في المفصول على المذهبين. وإذا وقف على الْإِنْسانُ ونحوه: كان بحسب ما تقدم ثلاثة أوجه: النقل، والسكت،

⁽١) ولا يسكت على غير ذلك مما هو في كلمة واحدة نحو القرآن، والظمآن.

⁽٢) أما عند الوقف عليهما فلهما حكم آخر يعلم في باب وقف حمزة.

وتركه، ولكن المحققين على منع الوجه الثالث والاقتصار على النقل والسكت فيكون كخلف في الوقف على مثل هذا وإذا كنت تقرأ لخلف أو لخلاد بالسكت على أل وشَيْء ووقفت على نحو الْأَرْضِ: فلك وجهان لكل من خلف وخلاد وهما: النقل والسكت، وأما إذا كنت تقرأ لخلاد بترك السكت على أل وشَيْء ووقفت على نحو الْأَرْضِ: فليس له عند الوقف إلا النقل، وإذا كنت تقرأ لخلف بالسكت على المفصول ووقفت على نحو عَذابٌ ألِيمٌ فلك فيه وجهان: السكت والنقل، وإذا كنت تقرأ له بترك السكت على المفصول المفصول ووقفت على نحو عَذابٌ ألِيمٌ فلك فيه وجهان: النقل، والتحقيق من غير سكت. وإذا كنت تقرأ لله بترك النقل، والتحقيق من غير سكت. وإذا كنت تقرأ والتحقيق من غير سكت. وإذا كنت النقل، والتحقيق من غير سكت. وإذا كنت النقل، والتحقيق من غير سكت. قال الناظم:

٤ - ولــــــنافع لــــدى يـــونس آلآن بالـــنّقل نقّــــلا

المعنى: أن كلمة آلْآنَ، في الموضعين من سورة يونس نقل عن نافع من روايتي قالون وورش عنه قراءتها بنقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام مع حذف الهمزة فورش على أصله في النقل. أما قالون: فهو الذي خالف أصله في النقل في هذه الكلمة. وقوله: (نقلا) بتشديد القاف للإشعار بكثرة نقلته ورواته عن نافع.

٥ - وقــــل عــــادا الأولى بإســــكان لامــــه

٦ – وأدغـــم باقـــيهم وبالـــنّقل وصـــلهم

٧- لقالــون والبـصرى وتهمـز واوه

٨- وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله

وتنويسنه بالكسسر كاسسيه ظلسلا وبسدؤهم والسبدء بالأصلل فضلا لقالسون حال السنقل بدءا وموصلا وإن كسنت معستدًا بعارضه فسلا

المعنى: قوله تعالى في سورة النجم ﴿ وَأَنَّهُ وَ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۞ قرأه المشار إليهم ب (الكاف)، و(الظاء) وهم: ابن عامر، وابن كثير، والكوفيون بإسكان لام الأولى وكسر تنوين عادا للتخلص من التقاء الساكنين وهما التنوين واللام، ثم قال: وأدغم باقي القراء وهم: نافع، وأبو عمرو، وقرآ بنقل حركة همزة الأولى إلى اللام مع حذف الهمزة في حال وصلهم كلمة الأولى بكلمة عاداً وحال بدئهم بها، وليس النص على الإدغام لهما بلازم؛ لأنها لما نقلا حركة الهمزة إلى اللام؛ صارت اللام متحركة بالضم، فأدغم التنوين فيها بمقتضى قواعد التجويد. وقوله (والبدء بالأصل فضّلا) لقالون والبصري معناه: أن البدء بكلمة الأولى بهمزة الوصل وسكون اللام وضم الهمزة على الأصل كقراءة ابن كثير ومن معه فضّل على غيره لقالون والبصري، والمفضل عليه هو البدء بالنقل. وأما ورش فيقرأ بالنقل على أصل مذهبه سواء وصل كلمة الأولى بعاداً، أو ابتدأ بها. ومعنى قوله: (وتهمز واوه إلخ) أن قالون يقرأ بهمزة ساكنة في مكان الواو في حال قراءته بالنقل سواء وصل الكلمة بها قبلها أو ابتدأ بها. وأما إذا قرأها من غير نقل بأن ابتدأ بها على الأصل كقراءة ابن عامر ومن معه، فلا يهمز بل يقرأ بواو ساكنة كها تقدم. ثم ذكر الناظم قاعدة عامة لكل من يقرأ بالنقل وهي: أن كل كلمة وقع في أولها أل التي للتعريف وكان بعد أل همزة قطع نحو الأولى، من يقرأ بالنقل وهي: أن كل كلمة وقع في أولها أل التي للتعريف وكان بعد أل همزة قطع نحو الأولى،

الْآخِرَةُ، الْإِنْسانُ. ثم نقلت حركة همزة القطع إلى اللام؛ فلك عند البدء بهذه الكلمة وجهان: الأول: الإبتداء بهمزة الوصل باعتبار الأصل وهو سكون اللام وعدم الالتفات إلى حركة اللام العارضة فنقول: الْأُولى ، الْأَرْض، الْإِنْسانُ. الوجه الثاني: الابتداء باللام اعتدادا بحركتها العارضة واطّراحا للأصل وهذا معنى قوله: (وتبدأ جمز الوصل) في النقل كله؛ أي اتباعا للأصل، وإن كنت معتدًا بعارضه أي بعارض النقل يعنى بحركته العارضة، منزلا لها منزلة الحركة الأصلية فلا تبدأ بهمزة الوصل؛ لأنها إنها تجتلب توصّلا للنطق بالساكن، وحيث إن اللام صارت متحركة؛ فلا حاجة لهمزة الوصل وإنها قال الناظم: (كله) ليشمل جميع ما ينقل فيه ورش من لام التعريف ويدخل في ذلك الْأُولى من عاداً الْأُولى فيكون هذان الوجهان لورش في جميع القرآن، ويكون لقالون والبصري هذان الوجهان أيضا في هذا الموضع إن قلنا إنها يبدآن بالنقل كما يصلان بالنقل، أما إذا قلنا إنها يبدآن بالأصل من غير نقل، فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل، وينبغي أن تعلم أنك إذا قرأت لورش الْأُولي ، الْآخِرَةُ ٱلْآنَ المجردة من الاستفهام وأردت البدء بهذه الكلمات وأمثالها فإن نظرت إلى الأصل وغضضت النظر عن حركة اللام العارضة وبدأت بهمزة الوصل فلك في البدل الأوجه الثلاثة: القصر والتوسط والمد، وإن اعتبرت حركة اللام واعتددت بها وتركت همزة الوصل وبدأت باللام فليس لك في البدل إلا القصر. وهذان الوجهان: وهما البدء بهمزة الوصل، والبدء بالحرف الذي بعدها جائزان لجميع القراء حال البدء بكلمة الإسمم في قوله تعالى في سورة الحجرات ﴿ بِفُسَ ٱلِا مُّمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَن ﴾، فلك بدؤها بهمزة الوصل، ولك بدؤها باللام للجميع. وخلاصة ما يقال في عاداً الْأُولى: أن ابن كثير ُوابن عامر والكوفيون قرءوا، عاداً الْأُولى، بكسر التنوين وسكون اللام في حال وصل الْأُولى بعاداً، فإذا وقفوا على عاداً وابتدءوا بالْأُولى أتوا بهمزة الوصل مفتوحة وأسكنوا اللام وبعدها همزة مضمومة فواو ساكنة، وأما نافع وأبو عمرو: فيقرءان بنقل حركة همزة الْأُولي إلى اللام قبلها وحذف الهمزة مع إدغام تنوين عاداً في لام الْأُولي غير أن قالون يقرأ بهمزة ساكنة بعد اللام المضمومة بدلا من الواو. وهذا في حال وصل الْأُولى بعاداً، فإذا وقف على عاداً وابتدئ بالْأُولى فلقالون ثلاثة أوجه: (الؤلى)، بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعد اللام همزة ساكنة. الثاني: (لؤلى)، بلام مضمومة وهمزة ساكنة وترك همزة الوصل، والثالث: كقراءة ابن عامر ومن معه. ولورش عند البدء وجهان:

الأول: (الولى)، بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعد اللام واو ساكنة.

الثاني: كالأول ولكن مع حذف همزة الوصل وعلى الوجه الأول يجوز له في البدل الأوجه الثلاثة، وعلى الوجه الثاني لا يجوز له في البدل إلا القصر. ولأبي عمرو ثلاثة أوجه: الأول والثاني: كوجهي ورش. الثالث: كالوجه الثالث لقالون.

٩ - ونقل ردا عن نافع وكتابيه بالإسكان عن ورش أصع تقبلا

المعنى: أخبر أن نقل رِدْءاً أي نقل حركة همزة هذه الكلمة إلى الدال مع حذف الهمزة ثابت عن نافع. فإذا وقف أبدل التنوين ألفا، وهذه الكلمة في سورة القصص، فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي، ثم أخبر أن إسكان الهاء من كلمة كِتابِيَهْ، بالحاقة وإبقاء همزة إِنِّي ظَنَنْتُ محققة لورش كقراءة غيره أصح تقبلا من نقل حركة همزة إِنِّي إلى الهاء مع حذف الهمزة. وفي قوله (أصح تقبلا) إشارة إلى أن وجه نقل حركة الهمزة إلى